

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

الجبهة الموحدة لعمل الحراطين

## منشور

### حصيلة

50 سنة من التهميش و الإقصاء المنظمين ضد الحراطين

فبراير 2008

## 1 - نظرة تاريخية:

### 1- الحراطين (السكان الأصليين عبر التاريخ):

لقد ظلت هذه الأرض مأهولة منذ القدم ؛ وقد تعاقب عليها العديد من الشعوب، ورغم أن القراءات المعاصرة قد عمدت إلى تحريف الحقائق وتغييرها بغية التضليل ، فإن المعطيات التاريخية أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن السكان الأصليين لموريتانيا هم من السود، وأن وجود السكان البيض حديث جداً. وهي حقائق تحدث عنها كبار الرحالة والمؤرخين العرب كابن بطوطة و المسعودي و البكري وغيرهم ممن أطلقوا على البلاد في تلك الفترة بلاد السودان، وهي العبارة التي دخلت القاموس فيما بعد للدلالة على أنماط المناخ المشابهة لما كان سائداً في تلك البلاد.

و على الرغم من هذه الحقائق التاريخية التي لا تدع مجالاً للشك ، فإن مثقفي نظام البيضان العنصري يتعمدون تجاهلها معتمدين بدل ذلك المصادر الشفهية المفبركة .

إن أقدم شعب عرفته المنطقة وأشهره هو شعب البافور الذي يوصف أفراداه على أنهم طوال القامة وذوا ملامح زنجية ( صيادون- منمون- ومزارعون )، والذين ما زالت رسومهم ماثلة للعيان في بعض جبال أدرار كشاهد على عصر شعب خالد في ذاكرة الأجيال.

ومع مرور الزمن ظهر مجتمع جديد يسمى الحراطين - بعد التحول الذي عرفه البافور وما نتج عنه من تقري و امتنان لبعض الحرفة كالزراعة - وتعني كلمة الحراطين هذه في الأصل حراثين (مزارعين) حسب المؤرخ المغربي علال الفاسي في كتابه "منهج الاستقلالية"، حيث ذكر أن "ط" الحراطين و"ث" الحراثين إنما هما قراءتان لنفس الصوت مما يدل على نفس العبارة مع الإشارة إلى هذا هو لسان الحال في المغرب العربي. فالحراطين إذا هم سكان سود ينحدرون من السكان الأصليين، وبعبارة أخرى أول سكان شبه المنطقة قبل تواجد البرابرة والعرب ، ويعرفون على أنهم سكان ذو أصول زنجية ولغة مزيج (عربية بربرية): حسانية و يتميزون بخصوصية اجتماعية ثقافية شكلت هوية استطاعت مقاومة كل التحديات الاجتماعية عبر الزمن : محاولات التقسيم، التذويب و السلب الذاتي ، وهنا بجدد بنا التذكير ببعض الخصوصيات الاجتماعية والثقافية للحراطين:

-الاحتفاظ بالاسم العائلي الخاص بالحراطين الى جانب الاسم العائلي الزنجي

والعربي البربري

-الخصوصية الثقافية المتمثلة في التميز في بعض الآلات الموسيقية مثل : الكمبرة(أم

أزقية)، أرباب، الزكعاري(بوبو) الشنة، أطبل، يلل، النيفارة، الزوزاية، أبلنك،

...الخ.

-الالعاب والرقص: مثل الردحة، بنجه، أطبل لكبير ،تكرة، كنو، لعب الدبوس،

هيبية(همبة) ،شاة... الخ .

-الغناء: المدح، الجر، كينوني مات، رقص الفلاحين، الزخ،...الخ.

-الأدب الشفهي ، الأساطير، الحكايات، المحاكاة، الأمثال...الخ.

-الرقى:(السر بمختلف أشكاله).

- الطب التقليدي: التداوي بالأعشاب.
- اثر اللهجة الحسانية بمفردات تعود في أصلها إلى شعب اليافور.
- العادات والتقاليد: عادات الختان، عادات البلوغ، أهمية الترتيب العمري (لعصار)، دور الحكماء في التربية والتهديب.
- التجمعات السكنية للحراطين تسمى : أدواية ومفردها أدباي و تعني في لغة المندينك المستقرين وهي خصوصية يتميز بها الحراطين عن البيضان الرحل.

## 2- موريتانيا عند قدوم العرب:

على الرغم من تعرضهم للطرد من شبه الجزيرة العربية نتيجة لممارستهم للسطو والنهب ، فان العرب لم يغيروا سلوكهم عند قدومهم إلى افريقية حوالي 1400م ، حيث كان البرابرة المنتشرين في الشمال وخاصة أزناكة أولى الضحايا حيث تم تحويلهم إلى رعاة بعد غزوهم والسيطرة على ممتلكاتهم مما أدى الى ميلاد مجتمع هجين في القرن السابع عشر حسب الأستاذ الدكتور صيدوا كان " ان مجتمع البيضان (البيض) نشأ من التقاء بربر إفريقيا الشمالية وعرب بني حسان الناهون والباحثون عن موطن استقرار بعد طرد أجدادهم من شبه الجزيرة العربية من طرف الخلفاء العباسيين في القرن الحادي عشر، و بعد طول تيه في المغرب وذلك في القرن الرابع عشر حيث اندمج كل من البربر والعرب بعد صراعات طويلة وتحالفات دارت كلها في مصلحة العرب من خلال سيطرتهم على زعامة مجتمع البيضان." لقد عرف أزناكة عملية تحول لصبح البعض منهم رجال دين مغيرين بذلك رتبهم الاجتماعية حيث احتلوا الرتبة الثانية بعد العرب كزوايا؛ في مجتمع شهد إعادة تشكيل على النموذج الغرب إفريقي. مع التذكير أن بقية البربر لم تعرف التحرر بل مازالت تعيش مخلفات الماضي وتتحدث خفية "الزنكي" في بعض المناطق المحاذية لنهر السينغال. فيما بقي الجزء الآخر (الطوارق) يتحدث لغة التماشق في الجنوب الشرقي للباد على الحدود مع مالي.

لقد قام العرب بغزو جيرانهم الزوج الأفارقة بعد أن أقاموا علاقات خجولة مع الحراطين أو الحرائين المقيمين أصلا في المنطقة ، والذين يشكلون أغلبية من سيطلق عليهم عموما هذه التسمية، ولكن عكس ما يظن البعض فان الحراطين أو الحرائين لم تمارس عليهم قط العبودية حتى وان كانوا كبقية التابعين يدفعون الضريبة (لغرامة) مقابل حماية من طرف العرب مشكوك فيها. والأدلة الملموسة كثيرة في هذا الشأن ويمكننا أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر وجود العديد من القبائل المؤلفة بكاملها من الحراطين مثل أولاد بنيوك وغيرهم ، إضافة إلى وجود شرائح كبيرة من الأحرار الذين لم يعرفوا قط الاسترقاق (الخطارة و نانمة) .

لقد تم غزو قرى كل من الفلان والسونينكي والولوف والباامبرا من طرف العرب حيث تم اختطاف أبناءهم واستخدامهم كعبيد ، بل وبيعهم في أسواق النخاسة الهولندية و البرتغالية و المغربية في القرن الخامس عشر ، كل هذه الحقائق دلت عليها الكتابات الغربية الموجودة اليوم في جامعة الشيخ انتا ديوب بداكار، كما أشارت المصادر كذلك الى وجود بعض أسواق النخاسة الوطنية ومن ضمنها سوق أطار المشهورة التي شجعت عملية المتاجرة بالبشر.

لقد شهدت البلاد نوبات تمرد وعصيان انتهت بموت الكثير من العبيد نتيجة الضرب المرح الذي يتعرضون له. ومع ذلك فإن التاريخ حفظ العديد من ثورات التمرد والعصيان الناجحة التي قادها العبيد والتي من أشهرها ثورة "جارجولا" بالأك في نهاية القرن التاسع عشر، والتي شكلت ردة فعل قوية على ما يتعرض له هؤلاء العبيد من اضطهاد من طرف الأسياد حيث قتلوهم وسيطروا على ممتلكاتهم وحرروا أنفسهم بالقوة.

إن الأهمية التي حظيت بها العبودية المفروضة من طرف العرب والمبررة من طرف الزوايا (مشرعى الإقطاعية) ،لم تحل دون مقاتلة البيضان بعضهم لبعض حيث تعددت المواجهات وشهدت عنفا متزايد خلف قرونا من عدم الاستقرار و اللصوصية والخطف والفوضى العارمة والتسيب وهو ما يفسر التسمية التي أطلقها الشيخ محمد المامي على الجزء الذي يقطنه البيضان (أتراب السبية) أي أرض الفوض.

لقد أخذ هذا الصراع شكلا جديدا حيث أدى إلى مواجهة بين العرب والزوايا انتهت بحرب شر بيه التي دامت 32 سنة ( 1644 – 1674م) ،والتي كانت نتائجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية مؤثرة جدا.

### 3- موريتانيا في عهد الاستعمار الفرنسي:

قبيل دخول الاستعمار وعلى إثر الفوضى العارمة التي سادت منذ فترة والتي خلفت جوا من عدم الاستقرار ، اصدر الشيخ سيديا الكبير فتواه الشهيرة التي تجيز التعامل مع المستعمر لاقتناعه بأن هذا الأخير قادر على ضمان الأمن والاستقرار للبلد، وإذا كانت هذه الفتوى قد قوبلت بالترحيب من طرف الزوايا الذين دفعوا ثمنا باهظا في حرب شربه، فإن العرب قابلوها بالرفض والاستنكار لأنهم يرونها ذريعة تهدف إلى قلب موازين القوة بين قطبي البيضان. وإذا كان المستعمر قد استطاع شيئا ما أن يقرب بين العرب والزوايا، فإن الحراطيين (الأحرار من حيث الأصل – المعتقين – العبيد) ظلوا دائما ضحية الازدراء في ظل مجتمع عنصري حيث عهد اليهم بتنفيذ الأعمال الشاقة وبدون مقابل. وهكذا اجبروا على شق الطرق وتكسير وحمل الحجارة وجلب المياه... الخ .

لقد بقيت في الذاكرة الموريتانية والاستعمارية الفرنسية على حد سواء تلك الطرق الطويلة و الوعرة المسماة "المنكوسة" -التي لم تستخدم لشقها الآلات الثقيلة ولا الموارد المالية- والتي ما زال الحراطيين الذين شيدها يتذكرونها كما يتذكرون أيضا "المزبية" (لعقوبة) وهي طرق ومسالك تشق في المناطق الشديدة الوعرة والخطيرة جدا ويستخدم للعمل فيها العبيد الراضين للانصياع لأوامر السادة و المستعمر الأجنبي والتي ذهب ضحيتها الكثير منهم جراء شدة الجوع والعطش والأمراض الخطيرة كالسل الرئوي والملاريا وغيرهما.

ان هذه الصفحة الغير إنسانية والبربرية والتي تستحق الاستنكار وطلب العفو رسميا من ذوي الضحايا- والتي اريد لها النسيان - ستبقى بحق خالدة في الذاكرة الشعبية كدليل على مدى الاضطهاد الذي مارسه البيضان ضد إخوانهم في الدين والوطن الحراطيين.

لقد تجاوز الظلم الاجتماعي الذي تعرض له الحراطيين ليصل حد فرض الضريبة(البتانة) والجباية (لغرامة) التي كانت جد تمييزية –مع العلم انه ينبغي دفعها من طرف الجميع على حد سواء وليس من طرف الحراطيين وحدهم- وهو أمر قد لا يبدوا مستغربا إذا علمنا أن السجل (الكناش) ومسؤولية التحصيل تمثلان امتيازاً للزعماء التقليديين سواء تعلق الأمر بالزعماء الجدد المفروضين أو القدماء الحائزين على ترقية من طرف المستعمر و الذين يعملون على تكميم الأفواه من جهة وقمع ثورات التمرد والعصيان.

ومن هنا يتضح أن الحقبة الاستعمارية شاركت في بلورة الفوارق إزاء الحراطيين وكرست معاناتهم من خلال تدهور ظروفهم المعيشية السيئة أصلا واستغلال تبعيتهم لصالح نظام البيضان القبلي الإقطاعي .

من جهة أخرى لم تسلم المدارس من التمييز ، حيث ان المدرسة التي عمل المستعمر على فتحها كانت هي الأخرى تهدف الى إقصاء الحراطين تماما كالمدراس القرآنية ، وهكذا فان الإدارة الفرنسية تقول متناولة تعليم اللغة الفرنسية : "ان وجود الطبقات المتميزة لم يكن ليتمكن من تعليم في الوقت نفسه المنحدرين من أسر الشيوخ عربا وزوايا وأطفال العامة" أرشيف الجمهورية الإسلامية الموريتانية ، وضيف نفس المصدر : "ان مجرد قبول ابن عبد او حداد في مدرسة أبي تيلميت يجعل أبناء الأسر النبيلة يغادرونها في الحين".

ومن أجل إرضاء الإقطاعية العازمة على مواصلة السيطرة على زمام الأمور قام المستعمر بإنشاء مدارس أبناء الشيوخ والتي تم إقصاء الحراطين منها وهو ما يبرر غياب هذه الشريحة في كل الدوائر الإدارية للجمهورية الأولى المعدة على قياس.

## II - موريتانيا ما بعد الاستعمار:

بعد 50 سنة من الاستقلال تعاقبت خلالها أنظمة مدنية وعسكرية يطبعها الظلم الاجتماعي والإقصاء والتمييز وتحريف الحقائق، أن الألوان للقيام بجرد لحصيلة مفصلة وقراءة متأنية لطبيعة ممارسات الأنظمة في دولة دأبت جميع حكوماتها المتعاقبة على التعامل مع الحراطين بإجحاف وظلم غير مبررين لا لشيء سوى التخوف من الحجم الديموغرافي الذي يمثلونه والذي يجعل منهم أكبر شريحة وطنية وأول قوة باستطاعتها قلب موازين القوة وزعزعة هذه الأنظمة المتأكلة والمتناقضة في نفس الوقت ، وفي هذا الشأن يقول الأستاذ صيدو كان في مقالاته التي تتناول موضوع العبودية : " إن الحراطين والعبيد يشكلون حسب كل الإحصاءات التي قيم بها في السنوات الأخيرة أهم المكونات الاجتماعية في البلد" ، إلا أن كل حكومات نظام البيضان المتعاقبة كانت قد عقدت العزم على انتهاج أساليب التزوير وطمس الحقائق للاستفادة من الكم الديموغرافي للحراطين واستغلاله من أجل تعزيز ميزان قوى الهيمنة و الإقطاعية.

إن سياسة الإقصاء المنظم والمتبعة بلا هوادة من طرف البيضان تمثل ثمرة بحوث قام بها المثقفون العضويون للنظام الإقطاعي من أجل تجسيد ايديولوجيتهم وتكريس سيطرتهم، وقد تبلورت هذه الاستراتيجية في محيط المدرسة الاستعمارية؛ والتي عرفت (بمدرسة أبناء الشيوخ)، حيث التقى منظروا أفكار الشوفينية العازمون على استمرار التقاليد عبر قيادة الثنائية القطبية (العرب والزوايا) وهكذا تم الحفاظ على نظام الطبقات الاجتماعية و تكريس السيطرة السياسية والثقافية والاقتصادية. مع الإشارة إلى أن نظام البيضان هذا استطاع تحديد أهدافه للحيلولة دون وصول سيل الحراطين الجارف إلى السلطة وذلك بدعم من الإدارة الاستعمارية قبيل الاستقلال ، إلا أنه تجدر الإشارة إلى استحالة وقف هذا السيل على المدى الطويل.

## 1- نصف قرن من التهميش والإقصاء المنظمين:

يمكنكم فيما يلي قراءة عرض مفصل يتناول كل أنواع الظلم الاجتماعي والتهميش والإقصاء المنظم ضد الحراطيين في ظل الأنظمة المدنية والعسكرية المتعاقبة منذ 28 نوفمبر 1960 حتى اليوم مصحوبة بجداول تبين مستوى تمثيل الحراطيين في التسيير الإداري والعسكري لمؤسسات الدولة.

### 28 نوفمبر 1960 – 10 يوليو 1978:

لقد ورث نظام المختار ولد داداه واقع المجتمع التقليدي برمته بما في ذلك وضعية الحراطيين (العبيد والعبيد السابقين)، والذين احتلوا أسفل الترتيب في النظام الطبقي الذي كانت تصدره طبقة العرب أصحاب النفوذ السياسي متبوعة بطبقة الزوايا الذين باركوا الممارسات الاستعبادية ضد الحراطيين.

إن هذا النظام الطبقي الذي وجد مباركة من السلطات الاستعمارية الفرنسية لم يشهد تطورا في 18 سنة الأولى من الاستقلال، بل تعزز عبر سياسة السيطرة و الهيمنة لا بفتح المدارس أمام أبناء الشيوخ وزعماء القبائل والدعم المباشر لهؤلاء الزعماء ماديا ومعنويا فحسب ، بل بتشكيل حكومة الجمهورية الأولى التي تعكس بشكل جلي حجم الهيمنة بتولي أطر تنحدر من نفس الأصول الارستقراطية ببعديها (الروحي والقبلي)، وما تبنته من هذه الحكومة من استراتيجيات تجاهلت بصورة ممنهجة وضع الحلول الجذرية للمشاكل المطروحة آنذاك كمشكلي الرق والتهميش وما نتج عنهما من فقر وانعدام للتدريس في أوساط الحراطيين، إضافة إلى ظاهرة الجفاف التي أدت إلى هجرة جماعية نحو المدن وظهور أحياء الصفيح (الكبات) فضلا عن عدم القيام بحملات تثقيف وتوعية تساعد في محاربة العقليات القبلية و الجهوية و الطائفية ، التي تكرر مفاهيم الهيمنة والتهميش والتبعية الموروثة ، لاستبدالها بمفاهيم الحرية والعدالة والمساواة تمشيا مع واقع الدولة الخارجة لتوها من كنف التبعية الاستعمارية إلى عهد الحرية و الاستقلال.

إن الاستراتيجيات التي إنتهجتها حكومة الجمهورية الأولى كانت تعكس بصورة لا تدع مجالا للشك رغبة في مواصلة عزل وتهميش الحراطيين عبر حملات التمويل المنظمة لشريحة البيضان والتي شكلت بداية لخلق الطبقة البرجوازية الأولى في الدولة الحديثة ، رغم ما خلفته هذه التمويلات من تداعيات تراوحت بين اتساع الفوارق بين مكونات المجتمع الموريتاني، وإفلاس بعض المؤسسات ( UBD- BIMA ... الخ ).

إن فشل الرئيس المختار ولد داداه في تطبيق سياسة دمج وطنية وترقية اجتماعية واقتصادية وإدارية تد أقربها السبد أحمدو ولد عبد الله الموظف السامي بهيئة الأمم المتحدة في مقابلة أجراها معه ألين فوكا وهو أحد مقدمي برامج إذاعة فرنسا الدولية .

لقد ساهمت حصيلة عقدين من حكم المختار ولد داداه في تقوية وتحسين نظام البيضان مما تطلب إحداث ردة فعل من طرف الحراطيين عبر قيام حركات تدعوا إلى التحرر من أغلال الرق ومحاربة الظلم و التهميش ، حيث كان ظهور حركة الحر في 05 مارس 1978 التي أخذت على عاتقها مهمة النضال من أجل إشاعة قيم الحرية والعدل و المساواة بين كافة مكونات المجتمع.

**(جدول 1):** يبين مدى تمثيل الحراطين في مختلف أجهزة الدولة في الفترة ما بين 1960 - 1978

| الإدارة العمومية :                         | العدد | القضاء :                     | العدد |
|--|-------|------------------------------|-------|
| الوزراء                                    | 0     | رؤساء المحاكم                | 0     |
| المستشارون/ المكلفون بمهام بالرئاسة        | 0     | كتاب الضبط الرئيسيون         | 0     |
| المستشارون/ المكلفون بمهام بالوزارة الأولى |       | كتاب الضبط                   | 1     |
| السفراء                                    | 0     | الموثقون                     | 0     |
| الأمناء العامون للوزارات                   | 0     | المنفذون                     | 0     |
| الولاية                                    | 0     | القطاع العسكري وشبه العسكري: |       |
| الحكام                                     | 1     | قيادة أركان الجيش الوطني     | 0     |
| رؤساء المراكز الإدارية                     | 1     | قيادة أركان الدرك            | 0     |
| التعليم :                                  |       | قيادة أركان الحرس            | 0     |
| المديرين الجهويين للتعليم                  | 0     | قادة المناطق العسكرية        | 0     |
| الصحة:                                     |       | الإدارة العامة للجمارك       | 0     |
| المديرين الجهويين للصحة                    | 0     | الإدارة العامة للأمن         | 0     |
|  |       | الإدارات الجهوية للأمن       | 0     |

**10 يوليو 1978 – 12 ديسمبر 1984**

إذا كان أبرز ما ميز هذه الحقبة من تاريخ البلد هو صراع كبار الضباط في الجيش على السلطة ، فإن أيا من القضايا الوطنية الملحة لم يجد موقعا في أجندة العسكر ، غير أن تصاعد الأصوات المطالبة بتغيير الواقع المزري الذي كانت البلاد تعيشه يومها ، وفي مقدمتها الأصوات المطالبة بإلغاء الرق ومحاربة الإقصاء والتهميش ، جعل اللجنة العسكرية الحاكمة تدشن حملة اعتقالات واسعة النطاق في صفوف الحراطين وتعتقل نخبة من الأطر شكلت مصدر إزعاج لها بعيد ميلاد حركة الحر التي نالت استحسان الحراطين التواقين إلى التحرر الإنعتاق .

إن استمرار النضال من أجل التحرر ومحاربة الإقصاء والتهميش والذي بلغ ذروته بخروج المسيرة التاريخية للحراطين التي نجمت عنها حملة اعتقالات ومحاكمات ، بل وأحيانا قتل – كما حدث مع المرحوم سيد ولد جابر الذي اغتيل في تونس في ظروف غامضة - حمل اللجنة العسكرية الحاكمة على استصدار قانون إلغاء الرق سنة 1981 المعروف في الأوساط الإقطاعية بقانون أو حرية هيدالة الذي كان يترأس الدولة يومها، وهو القانون الذي أفرغ من مضمونه بإقراره حق التعويض للأسياء وتجاهله التام لحقوق من كانوا تحت ظل الاستعباد والاضطهاد ، والذين وجدوا أنفسهم من جديد تحت رحمة الأسياء في ظل قانون لا يضمن لهم أبسط مقومات الحياة.

إن غياب مبدأ العقوبة ضد مرتكبي هذه الظاهرة البشعة والتمييز الواضح في إعادة توزيع و منح الأراضي في إطار الإصلاح العقاري ، ومنح القروض الزراعية الممنهج ... كلها خطوات تضاف إلى أخرى لتؤكد النوايا الحقيقية للبيضان في التعاطي مع القضايا الجوهرية وهو التعاطي الذي أريد به امتصاص غضب الحراطين وتكميم أفواه مناضلي هذه الشريحة . إن التعويض الذي استفاد منه الأسياء بدل العبيد كان المراد منه تكريس التبعية الاقتصادية وخلق نمط جديد من الاستغلال عرف بالعبودية العقارية .

(جدول رقم 2) : يبين مدى تمثيل الحراطيين في مختلف أجهزة الدولة في الفترة ما بين 1978 – 1984

| الإدارة العمومية :                         | العدد | القضاء :                             | العدد |
|--|-------|--------------------------------------|-------|
| الوزراء                                    | 0     | رؤساء المحاكم                        | 0     |
| المستشارون/ المكلفون بمهام بالرئاسة        | 1     | كتاب الضبط الرئيسيون                 | 1     |
| المستشارون/ المكلفون بمهام بالوزارة الأولى | 0     | كتاب الضبط                           | 0     |
| السفراء                                    | 0     | الموثقون                             | 0     |
| الأمناء العامون للوزارات                   | 0     | المنفذون                             | 0     |
| الولاية                                    | 1     | <b>القطاع العسكري وشبه العسكري :</b> |       |
| الحكام                                     | 1     | قيادة أركان الجيش الوطني             | 0     |
| رؤساء المراكز الإدارية                     | 0     | قيادة أركان الدرك                    | 0     |
| <b>التعليم :</b>                           |       | قيادة أركان الحرس                    | 0     |
| المديرين الجهويين للتعليم                  | 0     | قادة المناطق العسكرية                | 1     |
| <b>الصحة :</b>                             |       | الإدارة العامة للجمارك               | 0     |
| المديرين الجهويين للصحة                    | 0     | الإدارة العامة للأمن                 | 0     |
|  |       | الإدارات الجهوية للأمن               | 0     |

## 12 دجبر 1984- 03 أغسطس 2005:

لم يختلف نظام ولد الطابع بعهديه المدني والعسكري عن سابقه، بل حافظ على نفس النهج من حيث هيمنة وتهميش الحراطيين .

ففي عهده العسكري تواصلت الأصوات المطالبة بتحرير العبيد وفك الحصار المضروب على الحراطيين للحيلولة دون التحسين من أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية عبر تبوء المناصب السامية في الدولة قصد المساهمة في صياغة القرار . وفي خطوة لامتصاص الشعور المتنامي ضد الغبن والحرمان، عمد ولد الطابع إلى إدماج عدد ضئيل من أطر الحراطيين ، وعهد إليهم بمناصب وزارية لم تتجاوز مطلقا 3 وزارات كتمثيل لشريحة تشكل 50% من سكان البلاد يهدف صرف الأنظار عن مشكلة الرق.

وبدخوله عهد ما عرف بالتعددية اتخذ ولد الطابع من الولاء القبلي والجهوي وسيلة للبقاء في السلطة بإجراء الانتخابات الموجهة التي كانت توضع خلالها الممتلكات العامة تحت تصرف أقطاب حزبه وكذلك زعماء القبائل الذين يستخدمونها حسب رضاهم، ويتخذونها كوسيلة للضغط على الناخبين.

لكن الأسوأ من ذلك هو إطلاق ولد الطابع لحملة اعتقالات ضد المناضلين المطالبين بإلغاء الرق، والذين اعتبروا أعداء للأمة، وتحريفه للحقائق و تجاهله للامتيازات الغير قانونية التي تمتع بها البيضان : كالتوزيع المفرط لرخص الصيد ، الثراء الفاحش، و القروض المصرفية الغير مسددة ، و المناقصات الفوضوية للصفقات، وهكذا وخلال 21 سنة سيطر البيضان على 90% من خيرات البلاد ، مع سيطرة تامة على جميع المؤسسات المالية المحلية ( BNM, GBM, BMCI, BCI, BAMIS, BADH, CHINGHITY BANK). مما أدى إلى تكريس الفوارق .

لقد دأب نظام ولد الطابع على إنكار وجود ظاهرة العبودية في موريتانيا رافضاً أن تكون سياسة الإقصاء المطبقة ضد الحراطيين تمس كافة مستويات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وبالذات الإدارة العمومية والجيش والأمن التي يظهر فيهما هذا الاضطهاد بصورة أكثر حدة .

كل ذلك يضاف إلى التعليمات السرية التي أعطيت لكل القطاعات العسكرية وشبه العسكرية القاضية بعدم اكتتاب الحراطيين في سلك الضباط في كل من الجيش والدرك والحرس والشرطة، وهي الحقائق التي أعلن عنها كل من العقيد حسين بابي المسؤول السابق في الجيش الوطني والموجود بمنفاه بالولايات المتحدة الأمريكية، والضباط السابقين في الجيش الذين قادوا ما كان يعرف بفرسان التغيير: صالح ولد حزن وعبد الرحمن ولد ميني أثناء محاكمتهم الشهيرة بواد الناقة، مع الإشارة إلى أن هذين الأخيرين أصبحا نائبين في الجمعية الوطنية.

إن هذه الأدلة الحقائق التي لا جدال فيها إضافة إلى أخرى هي السبب في الغياب التام للحراطيين في الإدارة والجيش، وتبرهن على مدى وطابع الاضطهاد الذي يستهدف الحراطيين.

(جدول رقم 3) : يبين مدى تمثيل الحراطيين في مختلف أجهزة الدولة في الفترة ما بين 1984 - 2005

| العدد | القضاء :                             | العدد               | الإدارة العمومية :                         |
|-------|--------------------------------------|---------------------|--|
| 0     | رؤساء المحاكم                        | او 3 لكل 2<br>حكومة | الوزراء                                    |
| 1     | كتاب الضبط الرئيسيون                 | 1                   | المستشارون/ المكلفون بمهام بالرئاسة        |
| 2     | كتاب الضبط                           | 0                   | المستشارون/ المكلفون بمهام بالوزارة الأولى |
| 0     | الموثقون                             | 1                   | السفراء                                    |
| 0     | المنفذون                             | 1                   | الأمناء العامون للوزارات                   |
| 0     | <b>القطاع العسكري وشبه العسكري :</b> | 1                   | الولاية                                    |
| 1     | قيادة أركان الجيش الوطني             | 1 او 2              | الحكام                                     |
| 0     | قيادة أركان الدرك                    | 1                   | رؤساء المراكز الإدارية                     |
| 0     | قيادة أركان الحرس                    |                     | <b>التعليم :</b>                           |
| 2     | قادة المناطق العسكرية                | 1                   | المديرين الجهويين للتعليم                  |
| 0     | الإدارة العامة للجمارك               |                     | <b>الصحة :</b>                             |
| 0     | الإدارة العامة للأمن                 | 1                   | المديرين الجهويين للصحة                    |
| 0     | الإدارات الجهوية للأمن               |                     |  |

### 03 أغسطس 2005 – 19 إبريل 2007:

إذا كانت الرشوة واختلاس الممتلكات العامة وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحوار الطر شان- الذي ساد بين مختلف الأطراف- من أهم الأسباب التي أدت إلى الإطاحة بنظام ولد الطابع من طرف أقرب المقربين إليه، فإنه من المهم القول أن أياً من هذه القضايا لم يحقق قفزة نوعية باستثناء تنظيم عمليات الاقتراع في الانتخابات البلدية والنيابية والرئاسية التي اجتمع كل المراقبين والشركاء السياسيين على نزاهتها، غير أن القضايا الوطنية الكبرى التي غيبت في عهد ولد الطابع فد عرفت تراجعاً خاصة مع انتقاد العقيد أعل ولد محمد فال رئيس المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية رئيس الدولة الذي تجرأ على إهانة هذه القضية حين صنف الحراطيين في مهرجان روصو بأنهم ناخبي "الكيوتوهات"، مما أعتبر تراجعاً عن تصريحاته في اكجوجت في معرض رده علي المناضلين من أجل هذه القضية حيث أظهر

استعداده لتسجيل اسمه ضمن لائحة الرافضين للاسترقاق و عزمه الدفاع عن الأرقاء و مكافحة ظاهرة التخلف.

لقد طلب أعل ولد محمد فال من الإقطاعيين (الزعماء التقليديين و الروحانيين) استخدام كامل وزنهم من أجل إضعاف الأحزاب السياسية لصالح المستقلين الذين استعادوا الخطاب التقليدي الرافض لتحرير الحراطين .

إن المخطط المقترح من طرف الرئيس اعل ولد محمد فال ضد الحراطين لم يتوقف عند هذا الحد ، بل ذهب ابعد من ذلك إلى الطلب من رجال الأعمال والتجار وغيرهم عدم المساهمة في تمويل اللوائح التي يترأسها حراطين قصد عزل هذه المجموعة التي تشكل أغلبية الموريتانيين. لقد تمثل رفض المجلس العسكري للحراطين قي تشكيله حكومته الانتقالية، حيث لم تمثل هذه المجموعة سوى بوزيرين وهي الحصة ذاتها الموروثة عن عهد ولد الطابع .

(جدول رقم 4) : يبين مدى تمثيل الحراطين في مختلف أجهزة الدولة في الفترة ما بين 2005- 2007

| العدد | القضاء :                            | العدد | الإدارة العمومية :                         |
|-------|-------------------------------------|-------|--|
| 0     | رؤساء المحاكم                       | 2     | الوزراء                                    |
| 5     | كتاب الضبط الرئيسيون                | 1     | المستشارون/ المكلفون بمهام بالرئاسة        |
| 4     | كتاب الضبط                          | 0     | المستشارون/ المكلفون بمهام بالوزارة الأولى |
| 0     | الموثقون                            | 1     | السفراء                                    |
| 0     | المنفذون                            | 1     | الأمناء العامون للوزارات                   |
|       | <b>القطاع العسكري وشبه العسكري:</b> | 1     | الولاية                                    |
| 0     | قيادة أركان الجيش الوطني            | 1     | الحكام                                     |
| 0     | قيادة أركان الدرك                   | 1     | رؤساء المراكز الإدارية                     |
| 0     | قيادة أركان الحرس                   |       | <b>التعليم :</b>                           |
| 0     | قادة المناطق العسكرية               | 1     | المديرين الجهويين للتعليم                  |
| 0     | الإدارة العامة للجمارك              |       | <b>الصحة:</b>                              |
| 0     | الإدارة العامة للأمن                | 1     | المديرين الجهويين للصحة                    |
| 0     | الإدارات الجهوية للأمن              |       |  |

**19 أبريل 2007 – فبراير 2008:**

بوصوله منصب رئيس الجمهورية اثر تصويت 70% من ناخبي الحراطين له بعد التزامه بتجريم الممارسات الاستعبادية في موريتانيا، عمد سيد ولد الشيخ عبد الله إلى استصدار قانون صادق عليه مجلس الوزراء يحرم ويجرم الممارسات الاستعبادية، وهي الخطوة التي حظيت بمباركة وتزكية منقطع النظير من طرف البرلمان في أول سابقة من نوعها في تاريخ البلد. غير أن انعدام إجراءات مرافقة لتطبيق هذا القانون تهدف إلى توفير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والنفسية الملائمة، والعزوف عن القيام بحملات توعية وتحسيس شاملة يشارك فيها إلى جانب الأئمة والفقهاء كل من وسائل الإعلام الرسمية المسموعة والمرئية والمكتوبة والأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني ، فضلا عن سياسة الإقصاء والتهميش المنظمة والمتمثلة في سياسة التعيينات التي انتهجتها حتى الآن حكومة الزين بمباركة من الرئيس سيد ولد الشيخ هيد الله ، كل تلك الإجراءات تشكل مؤشرات قوية على استمرار نهج الإقصاء المنظم الهادف إلى النيل من شأن الحراطين في مسعى لتعزيز رغبة البيضان في مواصلة السيطرة على مقاليد السلطة في البلاد.

لقد كانت حصيلة 10 أشهر من رئاسة سيد ولد الشيخ عيد الله و 9 أشهر من تسيير حكومة الزين ولد زيدان كافية لإظهار النتائج الهزيلة جدا على صعيد التنمية المحلية وتعزيز القوة الشرائية للمواطن، وهو ما حلف ردود فعل قوية من قبل الشارع أسفرت عن خسائر بشرية و مادية لم تكن متوقعة ، وتجدر الإشارة إلى أن حضور الحراطيين كان بارزا قي مثل هذه الأحداث لإظهار نقيمتهم على تردي الأوضاع الاقتصادية التي يعيشونها كغيرهم من المواطنين والتي لم تعد تطاق.

أما على الصعيد الاجتماعي فعلى الرغم من الخطوات الجبارة التي قيم بها حتى الآن لصالح المرأة الموريتانية والتي تم بموجبها تخصيص نسبة 20% لتمثيلها في المناصب الانتخابية والحكومية ، إلا أن المرأة الحرطانية أقصيت هي الأخرى مع ما تملكه من مؤهلات معرفية لا تقل شأنًا عن مثيلاتها البيطانيات والزنجيات ،حيث لم تظهر أي من النساء الحرطانيات في سلسلة التعيينات التي طالت حتى الآن كافة الدوائر الرسمية في الدولة (وزيرات- مستشارات - أمينات عامات- سفيرات - واليات - حاكمات ...).

إن اعتماد الأقوال دون الأفعال ليس سبيلا إلى تدعيم وحدة ولم شمل الصف الموريتاني، ذلك أن انسجام مكونات هذا الشعب يحتاج إلى خطوات عملية جبارة يشعر من خلالها الجميع أنه يشارك فعليا في صياغة القرار وتنفيذه والإشراف على رقابته، فإذا كان ملف العبودية وقضية المبعدين والإرث الإنساني أهم دعائم الوحدة الوطنية ، فإن المكاشفة والصراحة ونقد الذات والإشراك الفعلي للأخر إجراءات من ضمن أخرى تساعد في بلوغ هذه الأهداف، وهنا بجدد التذكير أن ما حدث يوم 10 دجمبر الأخير لا يصب في هذا الاتجاه ، بل يؤكد مرة أخرى عدم جدية البيطان ممثلين في حكومة الزين في التعاطي مع مثل هذه القضايا الحساسة وهكذا أجمع كل الحراطيين على إبداء الملاحظات التالية:

-الغياب المتعمد لإشعار الرأي العام الوطني بتاريخ انطلاقة هذه الحملة التحسيسية.

-سوء اختبار الشخصيات المرجعية (إداريين وسياسيين) والتي كانت تنكر بالأمس القريب وجود ظاهرة العبودية وترفض مكافحتها.

- التحويل المفاجئ لمكان التظاهرة من قصر المؤتمرات إلى دار الشباب بغية طمس الطابع الرسمي وتقزيم القضية.

-عدم الدعوة لأيام تفكيرية تجمع كل من الأسياد والعبيد اللذين يعتبر استبعادهم عن هذه العملية تقويضا لفرص نجاحها.

-إقصاء وسائل الإعلام التي لم تشارك في تغطية الحملة برمنها بسبب عدم توجيه الدعوة لها رسميا .

-الاحتفاظ بنفس المستشارين المسؤولين عن ما آلت إليه الأوضاع.

| المناصب                     | البيطانيات | الزنجيات | الحرطانيات |
|-----------------------------|------------|----------|------------|
| الوزيرات                    | 3          | 0        | 0          |
| برئاسة الجمهورية المستشارات | 0          | 1        | 0          |
| المستشارات بالوزارة الأولى  | 1          | 0        | 0          |
| الأمينات العامات            | 1          | 1        | 0          |
| السفيرات                    | 2          | 0        | 0          |
| الولايات                    | 2          | 0        | 0          |
| الحاكمات                    | 1          | 1        | 0          |
|                             |            |          |            |

**(جدول رقم 5) : يبين مدى تمثيل الحراطين في مختلف أجهزة الدولة في الفترة ما بين 2007 - 2008**

| العدد | القضاء :                            | العدد | الإدارة العمومية :                         |
|-------|-------------------------------------|-------|--|
| 1     | رؤساء المحاكم                       | 3     | الوزراء                                    |
| 5     | كتاب الضبط الرئيسيون                | 0     | المستشارون/ المكلفون بمهام بالرئاسة        |
| 4     | كتاب الضبط                          | 1     | المستشارون/ المكلفون بمهام بالوزارة الأولى |
| 0     | الموتقون                            | 1     | السفراء                                    |
| 0     | المنفذون                            | 2     | الأمناء العامون للوزارات                   |
|       | <b>القطاع العسكري وشبه العسكري:</b> | 1     | الولاية                                    |
| 0     | قيادة أركان الجيش الوطني            | 2     | الحكام                                     |
| 0     | قيادة أركان الدرك                   | 1     | رؤساء المراكز الإدارية                     |
| 1     | قيادة أركان الحرس                   |       | <b>التعليم :</b>                           |
| 0     | قادة المناطق العسكرية               | 0     | المديرين الجهويين للتعليم                  |
| 0     | الإدارة العامة للجمارك              |       | <b>الصحة:</b>                              |
| 0     | الإدارة العامة للأمن                | 1     | المديرين الجهويين للصحة                    |
| 0     | الإدارات الجهوية للأمن              |       |  |

**2- تكريس الهيمنة:**

إن لدى البيضان مشروع هيمنة يهدف إلى السيطرة وتبويض أجهزة الدولة وتطبيق هذا المخطط يرتكز على ثلاثة نقاط أساسية :

**2.1 - السيطرة على وسائل الإعلام وتوجيهها:**

إن السيطرة على وسائل الإعلام الرسمية ساهمت في إقناع الرأي العام بأن موريتانيا دولة ذات أغلبية بيضاء (بيضان) بما لهذه العبارة من معنى ، مع انه من المؤكد أن هذه الصورة مزيفة وتشكل مغالطة كبرى وتحريفا للحقيقة ذلك أن البيضان لا يشكلون سوى الأقلية رغم المعطيات الإحصائية المفبركة الصادرة عن المكتب الوطني للإحصاء والتي يتم تسويقها للبعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية والباحثين والسياح... الخ. عبر الوثائق الرسمية والكتيبات والإعلانات إضافة إلى المعايير الجائرة لاختيار الوفود حيث تشكل كلها أساليب تدخل في إطار الحملة الهادفة إلى اعطاء الصورة النمطية التي يرغب البيضان في إخراجها ، وهنا يجدر بنا التذكير إلى أن التلفزيون والإذاعات الوطنية لا تعبر أي اهتمام لهوية الحراطين وخصوصياتهم الثقافية والاجتماعية فضلا عن التعظيم على كل ما يرتبط بمعاناة هذه الشريحة.

إن مسلسل التحريف السياسي والتقليل من شأن الحراطيين واستغلال صورتهم وتضليل الرأي العام المنتهج عبر السيطرة المنظمة على وسائل الإعلام والذي قد تعرض للشجب والإدانة من طرف نخب هذه الشريحة من خلال الكتابات الكثيرة التي صدرت بهذا الخصوص في الصحافة وعير الانترنت محملة في الوقت نفسه الأنظمة المتعاقبة كامل المسؤولية .

إن ما نشاهده من كتابات على جد ران جل المباني و المؤسسات العمومية، فضلا عن التوزيع الواسع النطاق للمنشورات قي مختلف مناطق الوطن من طرف الحراطيين بغض النظر عن مشاربهم السياسية والفكرية ليشكل تعبيرا صريحا و إجماعا على رفض هذه المؤامرة الإقصائية  
ان هذا الوعي المتنامي قد ولد قناعة بضرورة اتخاذ قرارات جادة وصارمة تهدف إلى وقف هذا التحدي.

## 2.2- إقصاء الزوج الأفارقة:

لقد ظل الزوج الأفارقة و الحراطيين متعايشين منذ القدم بحكم اشتراكهم نفس الفضاء الجغرافي مما أدى إلى التقاطع في الكثير من العادات و التي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مفهوم أسماء المزاح فضلا عن الاختلاط الثقافي الذي ولد الازدواجية اللغوية و غيرها من روابط التحالف الأخرى التي ولدها استغلال الأراضي الزراعية (التنصيب المتزامن للزعماء التقليديين لكل من الزوج الحراطيين).

إن المجتمع الزنجي الإفريقي الذي يشبه في تركيبه الاجتماعية المجتمع العربي البربري (نسخة البيضان) ، قد استفاد من نظام التعليم الفرنسي عبر مدرسة أبناء الشيوخ الاستعمارية إلا أنه سرعان ما تعرض لتصفية إدارية طالت أفراد أطره لأن البيضان بدعوا يشعرون بالمضايقة في ظل دستور يحفظ لهما معا نفس الحقوق والواجبات حيث تم وضع مخطط يستهدف هذه المكونة الاجتماعية و يؤجل الحراطيين لمرحلة لاحقة.

## 3.2 - تدويب و سلب هوية الحراطيين.

إن إرغام الحراطيين على مواجهة كافة المشاكل في ظل عزم الحكومة على تشريع وحماية النظام الارستقراطي التقليدي يتمثل في :

-تجذير القبيلة وتكريس الإقطاعية : إن مباركة الأنظمة المتعاقبة للقوى الظالمة قد حاصرت مسيرة التحرر و قوضتها ، و هو ما أدى إلى تغاضي أبناء الشيوخ عن إعطاء معضل العبودية الأهمية التي يستحقها بنهميشهم لها في دستور الجمهورية الأولى.

-غياب الملكية الخاصة للأراضي حيث ظلت الأراضي الزراعية دائما مسجلة باسم الملكية الجماعية مما يعطي للقبيلة حق إقصاء الرافضين للانصياع لقراراتها. وكان الحراطيين مجبرين على مواجهة الترسانة القانونية بما تتضمنه من قوانين وقرارات وغيرها والتي تقر في مجملها التحيز لنظام البيضان وإقصاء الحراطيين و بجدد بنا القول إن مصادرة الأراضي الزراعية من ملاكها الأصليين (الزوج والحراطيين) وإعطائها لرجال الأعمال الإقطاعيين البيض الذين استفادوا من دعم مالي يتمثل في توزيع القروض الزراعية سيظل أكبر شاهد على مستوى الظلم و الإقصاء المتعمدين .

-اختيار الدولة للإقطاعيين كطرف للمشاركة في اتخاذ القرارات :إن عزل الحراطيين وإشراك شيوخ القبائل ساعد على سيطر سيطرة الإقطاعيين

والضغط على أطر ومتقفي الحراطين الذين فرض عليهم حصار إداري و اقتصادي وسياسي وحتى عسكري ، وفي هذا الإطار تظل سياسة الترقية و التعيينات و الفصل رهينة نزوات الافطاعيين وذلك على حساب المعايير الموضوعية و الدليل على ذلك هو عزم شيوخ القبائل المدعومين من طرف الثنائي سيد- الزين لبعث إخطبوط الحزب الجمهوري عبر تسمية جديد للتعامل مع الشرائح المسحوقة كمذوب للأصوات يستغل عند الحاجة ليبقى قيد النسيان بعد ذلك .

### III- الملاحظات:

#### **1 - على المستوى الاقتصادي:**

**1.1- على الصعيد الريفي :** إن الأرقام والدلائل تؤكد إقصاء الحراطين من كل برامج التنمية المستدامة حتى وان تم التخطيط للمشاريع انطلاقا من معايير موضوعية لا تتوفر إلا في الحراطين، فان الإدارة تتدخل كأداة لتطبيق إرادة الإقطاعيين وتغير وجهة المشاريع أو توسعها لتدمج البيضان من أجل الاستفادة حتى وان كانوا غير معنيين ، إن هذه العملية تثبت بجلاء عزم الحكومات على مواصلة سياسة المضايقات ذلك أنها قلما قامت ببناء المنشآت الحيوية في التجمعات الريفية للحراطين، وبدل بناء السدود وتمويل التعاونيات وخلق فرص للعمل مدرة للدخل كوسيلة لمكافحة الفقر في هذه المناطق المعزولة و المنكوبة؛ فإن الحكومات واصلت محاولاتها للفت الأنظار الى **"الفركان"** وتركيز الجهود من أجل دعمها وتتميتها على حساب **"أدوابة"**.

إن الحراطين ووعيا منهم بخطورة سياسة التهميش و الإقصاء هذه قد بادروا منذ فترة إلى بناء المدارس وحفر الآبار وتشبيد وترميم السدود على نفقتهم الخاصة وبدعم من أبنائهم المغتربين.

وفي مجال الزراعة فإن الحراطين لم يستفيدوا من سياسة الدعم المنتهجة من طرف الدولة، ذلك أن فلاحي هذه الفئة ظلوا محرومين حتى الآن من القروض الزراعية و دورات التكوين والإرشاد الهادفة إلى الرفع من مستوى الإنتاج كما كيفا وهو ما يتعارض مع الشعارات الداعية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، مع الإشارة إلى أن التمويلات المخصصة لمثل هذه المشاريع تنفق في غير ما رصدت له أصلا(شراء السيارات الفخمة ، بناء القصور، , شراء وتربية المواشي...).

إن التنمية الحيوانية التي ما فتئ الحراطين يمارسونها منذ القدم تتعرض هي أيضا لسياسة التهميش والإفقار حيث حرم المنمون من الدعم رغم توفره أحيانا كما حدث مع لدعم الألماني المخصص لهذا الغرض والذي عاد من حيث أتى نتيجة لغياب إرادة جادة في التنمية وانعدام التخطيط والبرمجة خاصة إذا ما تعلق الأمر بالحراطين وفي هذا الشأن يقول السيد بيتر أسميث الخبير في مجال حقوق الإنسان: **"التفت أكثر من ثلاثين أوربيا عملوا كخبراء وإداريين في مشاريع للتنمية على مدى 12 سنة والذين أكدوا استنثار البيضان بأغلبية هذه المشاريع الموجهة أصلا لمساعدة الفقراء، وهكذا تم تحويلها إلى فرص لمواصلة متابعة العبودية . كما أن هناك هولندية تعمل في التنمية الدولية كانت شاهدا على عملية ابتزاز انتهت بسلب مشروع من مالكيه تحت تهديد السلاح "** المصدر : العبودية في مشاريع البنك الدولي في موريتانيا.

#### **2.1- على الصعيد الحضري:**

رغم أن الحراطيين يشكلون **90%** من اليد العاملة الوطنية؛ فإنهم يعانون من التهميش المنظم الذي شاركت فيه كل من السلطات الاستعمارية ومختلف الحكومات الموريتانية المتعاقبة حتى الآن ، وقد تجلى ذلك في ما يقومون به من أعمال شاقة وما تدره من رواتب هزيلة فضلا عن عملهم ضمن الإطار الغير مصنف والذي يعرضهم لمختلف أنماط العبودية الجديدة من خلال ضعف الرواتب وغياب الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، إضافة تجاهل حقوق الإنسان و قوانين الشغل المعمول بها وتهميش النقابات العمالية وازدراء متفشيات الشغل التي تقتقد إلى الموارد البشرية والمادية اللازمة .

إنه ليس من الغريب أن يكون الحراطيين أكبر صحية للبطالة في ظل غياب سياسة للتشغيل واضحة المعال، حيث يتم اكتتاب اليد العاملة من طرف رجال الأعمال دون مراعاة النظم والمعايير المعمول بها وإنما مراعاة لمعايير القرابة والمحسوبة .

إن الدولة و باسم اللبرالية العمياء و سياسة الخصخصة المنتهجة ترفض حتى الآن أي تدخل من شأنه خفض الأسعار والرفع من القدرة الشرائية للمواطنين الأقل دخلا الذين يشكون من غلاء المعيشة وهشاشة مصادرها . كما أن القطاع الغير مصنف يغص بالحراطيين لمحروم أيضا من أي دعم مادي يمكن من تطوير مهنتهم وتنظيمها ويتعلق الأمر هنا بمهن: البنائين ، النجارين ، الخياطين، السائقين، الباعة المتجولين ،الحلاقين... الخ ، حيث لا يزالون محرومين من المشاركة في التنمية الاقتصادية للبلد .

إن الحراطيين الذين طالما حاولوا ولوج مهنة المقاولات سبيلا إلى الدخول في عالم المال والأعمال قد تعرضوا للإقصاء والتمييز من خلال عروض المناقصات التي لا تخضع هي الأخرى إلا لمنطق القرابة والمحبات.

## **2- على الصعيد الاجتماعي والثقافي:**

إن حصيلة 50 سنة من الممارسات الإقصائية الجلية والمنظمة ضد الحراطيين على المستويات السياسية والاقتصادية تنعكس تجلياتها واضحة على الحياة الاجتماعية والثقافية لهذه الشريحة نتيجة الممارسات الظالمة التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

**1.2- إن تنامي مظاهر العنصرية ضد الحراطيين و تعريضهم للتهميش والإقصاء في كل برامج التنمية والترقية الاجتماعية في البلد ليشكل برهانا ساطعا على وجود نظام شوفيني يعتمد مذهب التعسف الذي طال حتى الآن كافة مناحي الحياة، وفعلا فإن كافة الأنظمة المتعاقبة على السلطة والتي تعتبر ثمرة اتحاد القبائل قد غازلت الزعامات التقليدية وشاركتها في اتخاذ القرارات.**

## **2.2- غياب سياسة حقيقية للإسكان: رغم جمع مبالغ معتبرة لهذا الغرض عن طريق**

**المعاهدات الثنائية وقروض البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فإن برنامج اتويزة الذي أسس أصلا ليهتم بمشكل السكن في الأحياء الشعبية والضواحي التي تقطنها غالبية من الحراطيين كرس التفرقة والتمييز بتشبيده لمباني لاستجيب للمعايير المطلوبة فضلا عن ارتفاع و غلاء التعويضات الخاصة بتشبيد هذه المباني.**

أما شركة سوكوجيم التي أنشأت لحل مشكل السكن فقد أصبحت منذ عقد من الزمن رهينة نزوات الأثرياء والمضاربين من نظام البطان حيث حولوا اتجاه مسارها الأصلي لصبح متجرا وتتنكر لدورها.

3.2- إن الارتفاع المذهل للمواد الاستهلاكية: ( الأرز الزيت ، القمح ، السكر... والغاز ومواد البناء ) يضر بالظروف المعيشية للحراطين الضحية الأولى لليؤس خاصة هذه المواد كثيرا ما تتعرض للمضاربات في تجاهل وعدم اكتراث من الدولة التي من طبيعتها مفاجأة الجميع بالدفاع عن التجار وتبرير ارتفاع الأسعار الذي تربطه بالأسواق الدولية.

4.2- إن تسجيل الأراضي باسم القبائل يقوض مبدأ العدالة والمساواة باعتباره وسيلة للإقصاء والاستبعاد العقاريين ويشكل في الوقت نفسه مصدرا أكيدا للأزمات و عدم الاستقرار ولا أدل على ذلك من المواجهات التي تكررت في الآونة الأخيرة ا بين البيضان الحراطين على الرغم من المصادقة على القانون المجرم للممارسات الاستعبادية ، فمنذ أكثر من شهر كانت قد حصلت مواجهات دموية بين عبيد سابقين وأسياد في دمب العطشان قوبلت بالتجاهل التام والتعقيم من طرف الإدارة الإقليمية والمركزية على حد سواء.

5.2- وفي مجال التعليم واجه الحراطين الكثير من الممارسات العنصرية التي لا شك أن الحكومة وحدها تتحمل مسؤوليتها الكاملة:

- إن إقصاء الحراطين من المدارس قبل وبعد الاستقلال هو المسؤول عن الوضعية المزرية التي يمر بها أطفال هذه الشريحة التي انفتحت على المدارس في أواخر السبعينات فقط بفضل توجه بعضها إلى المدن عقب الجفاف الذي عرفته البلاد، كما سلّمهم إبعادها عن البيئة المحافظة التي لا تريد للحراطين سوى البقاء والعيش في الجهل والفقر والتهميش في مبادرة الإقطاعية الموريتانية ممثلة في الحكومة إلى القضاء على خدمات السكن والصحة المدرسيين ووقف التوزيع المجاني للأدوات وتقليص المنح التي أصبحت حكرا على أبناء البيضان خاصة أن هذه الخدمات كانت مساعدا ومحفزا على دراسة أبناء الحراطين الذين يعانون من الفقر .

- سياسة الإقصاء الشاملة و المتمثلة في التعتيل والإقصاء المدرسيين المتعمدين التي تم انتهاجها في بداية عملية التعريب التي شهدتها النظام التعليمي والتي استهدفت شريحة الحراطين التي تتميز باللون والاسم . ان نتيجة هذه السياسة التهميشية سميت في الأوساط التربوية "بالنسب المدرسي" وهي ظاهرة معروفة منذ ما يناهز ثلاثة عقود ونتيجتها هي أن 80% من أطفال الحراطين لا يصلون المرحلة الثانوية ،في حين أن 1 من أصل 20% المتبقية هو يصل المرحلة الجامعية .

- غلق الكثير من المدارس الابتدائية: ان بعثات التفتيش الأخير التي جابت مختلف مناطق البلاد أكدت أن جل المدارس المغلقة في موجودة في التجمعات السكانية التي توجد بها غالبية من الحراطين "أدوابة" مع أنه من الملاحظ عدم اكتراث وزارة التهذيب بهذا الموضوع خصوصا التباطؤ في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحويل المعلمين وعملية تجهيز المدارس باللوازم الضرورية .

رغم وجود الكفالة المدرسية؛ فإنه من الملاحظ عدم استغلالها لصالح التلاميذ، إذ غالبا ما تكون عرضة للنهب و التحايل من طرف المديرين بمباركة من الإدارة نفسها.

6.2 - رفض قبول حق الحراطين في الاختلاف : إن هذا الرفض ظلم و أكبر وعائق أمام الحريات الجماعية لهذه الفئة والتي غالبا ما حاولت مختلف الأنظمة تقسيمها قصد السلب الذاتي وطمس هويتها الاجتماعية و الثقافية كما هو الشأن بالنسبة لتاريخ البلد الذي تعرض للتحريف نتيجة القراءات المتعددة وهو ما يتعارض مع الحقائق التي أكدتها البحوث والرسوم و الأدوات الأثرية وغيرها.

## 7.2- الإقصاء الديني :

هذه الظاهرة لا تمس في الحقيقية سوى خريجي مؤسسات التعليم الأصلي من الحراطيين، ذلك أنهم عرضة للبطالة عكس نظرائهم من البيضان الذين يشغلون المناصب فور تخرجهم كأئمة وقضاة... وهكذا فإن الدين قد يبقى عرضة للاحتكار من طرف المحافظين من البيضان لاستخدامه كوسيلة للاستغلال والتبعية لفترة طويلة .

## 3- على الصعيد السياسي و الإداري و العسكري:

إن غياب إرادة جادة للتغيير هو المسؤول عن جو التذمر والاختناق والغضب السائد اليوم والذي يعتبر عدم تهنتته و حله مصدرا للازمات.

إن البلد قد طبع منذ 50 سنة بالتمييز و الإقصاء المنظمين حيث تتجلى نتائج ذلك في جميع القطاعات الحيوية للدولة، ومما يزيد الأمر خطورة هو أن هذا الداء المستشري قد طال المنصب السياسية والإدارية والعسكرية قي آن واحد.

إن الدولة الموريتانية لا تقر بتغيير العقليات واعتبار أن الحراطيين لم يعودوا يتقبلون الإملاءات.  
**1.3- على الصعيد السياسي:** نظرا لإخلال التوازن بين المكونات الاجتماعية فإن المشهد السياسي الموريتاني أثبت أن تقاسم السلطة بصورة عادلة يشكل ضمانا للأمن والاستقرار الذي لم يكن الشغل الشاغل لنظام البيضان الذين ما فتئوا يصارعون من أجل فرض نظامهم الذي تطبعه الهيمنة والإقصاء والعنصرية رغم أنهم يشكلون أقلية.

إن تنامي شعور القومية العربية المزيف والذي باركته كل الأنظمة المتعاقبة قد حول هذه الأنظمة إلى مختبرات لصنع وتجريب أساليب تكميم الأفواه والتهميش والإقصاء وتذويب الهوية وكبت الذات الموجه ضد الحراطيين ، وإذا كانت البيئة القبلية والإقطاعية المحافظة المعروفة منذ الاستقلال بمعاداتها لقيم المساواة والعدالة الاجتماعية وتبرير إقصاء وتهميش الحراطيين آنذاك، فإنه من غير المنصف عدم تقبلها اليوم رفض الحراطيين لهذا الواقع بعد تغير الظروف التي أنتجته.

و إذا كان قد تم التصويت على قانون بجرم الممارسات الاستعبادية؛ فإن التجربة كما أكد بعض البرلمانيين أظهرت أن القوانين وحدها عاجزة عن القضاء على ظاهرة اجتماعية متجذرة كالاسترقاق. مما يؤكد ضرورة توفر إرادة سياسية صادقة وإجراءات مصاحبة وهو ما لم يتحقق بعد.

ورغم أن رئيس الجمهورية الحالي تم انتخابه اثر حملة كانت خلفيتها التغيير؛ إلا انه من الملاحظ ان تسيير شؤون الدولة لم يعرف أي تقدم يذكر، ذلك أن كل الشخصيات التي تم تعيينها حتى الآن في المناصب السامية تجاهلت بصورة متعمدة أطر الحراطيين ويتعلق الأمر ب:

- المجلس الدستوري
- المجلس الأعلى للقضاء
- المجلس الإسلامي الأعلى
- غرفة التجارة والصناعة
- المستشارون و المكلفون بمهام برئاسة الجمهورية ...

### 2.3- على الصعيد الإداري :

من الملاحظ أن كل التعيينات التي تمت منذ تنصيب رئيس الجمهورية وتعيين وزيره الأول حتى الآن فقد تم إقصاء أطر الحراطين بصفة منظمة وغير مقبولة: 3 حقائق وزارية من أصل 30 من ضمنها حقيبتين للتحالف الشعبي التقدمي أمينين عامين من أصل 30 والي واحد من أصل 13، حاكمين، مدير واحد.

ان هذا الإقصاء المنظم يجعلنا نتساءل عن المعايير المعتمدة للتعيينات، خاصة بعدما دأب الزين ولد زيدان على تكرار أن حكومته تعتمد مبدأ الكفاءات ، ويبدو أن الكفاءات انحسرت طيلة 50 سنة مضت في مكونة اجتماعية واحدة وهي الكفاءات نفسها المسؤولة عن معانات الموريتانيين والمأزق الذي تمر به البلاد. وهنا نشير إلى ثلاث ملاحظات تشكل عقبة قي وجه توظيف وترقية أطر الحراطين:

- مشروع المرسوم المتعلق بتعيين الموظفين الإداريين: ان هذا الإجراء المصاحب للقانون 93-09 بتاريخ 18 يناير 1993

إن الإجراء المصاحب الذي أتخذ خصيصا لتطبيق القانون 93-09 يكرس المحسوبية عبر إنشاء لوبيات قبلية وأيديولوجية وسياسية وهي المسؤولة اليوم عن تواجد 99% من أطر البيضان في الإدارات المركزية للوزارات تلك الأطر التي تريد الدولة اليوم عبر هذا القانون حصر الترقية عليها.

إن هذا الأمر القانوني التعسفي يقصي أطر المكونات الاجتماعية الأخرى لعدم اعترافه بمعايير الكفاءات والأقدمية.

- أسلوب الإقصاء الممنهج المعتمد من طرف اللجنة الوطنية للمسابقات : يعاني الحراطين من الظلم المتزايد الممارس عليهم من طرف اللجنة الوطنية للمسابقات لما تعكسه من عنصرية تتمثل في سيطرة البيضان عليها بالكامل، وهكذا تتم تلقائيا تصفية أطر الحراطين خاصة الطاقات الشبابية التي تخرجت من نفس المدارس التقنية والأكاديمية التي تخرج منها أطر البيضان ( حملة شهادات دكتوراه ، متريز، مهندسين، أطباء فنيون سامون ) .

- السيطرة المطلقة على المدرسة الوطنية الإدارة: لقد دأبت المدرسة الوطنية للإدارة على اكتتاب الطلبة في ظروف غير شفافة إذ غالبا تتم عملية الاكتتاب هذه دون الإعلان عنها في وسائل الإعلام ، إضافة إلى أنها لا تستقبل سوى ملفات أبناء البيضان والذين يتخرجون بتواطؤ مع الإدارة في 'طار سياسة ممنهجة لاحتكار أسلاك الإدارة المدنية والمالية والصحافة و القضاء وغيرها، وهكذا يرث الكثيرون مناصب آبائهم .

### 3.3- على الصعيد العسكري :

إن الصورة التي تعكسها لنا التشكيلة الإثنوية والعرقية للقوات المسلحة وشبه المسلحة خاصة سلك الضباط يطبعها الظلم و التناقض، ففي الوقت الذي يشكل فيه الحراطين أغلبية أفراد الجيش الوطني (70%) ، فإنهم لا يتحملون في الحقيقة سوى مسؤوليات ثانوية (20% من ضباط الصف و 2% من مجموع الضباط). إن هذه الحصيلة الهزيلة تمثل ثمرة الإقصاء المنظم الممنهج من طرف الدولة ذلك أن مصادر كثيرة تؤكد صدور أوامر تقضي بتنفيذ سياسة إقصاء تستهدف للحراطين وهو ما كشف عنه العقيد بابي وأكده زعماء فرسان التغيير أثناء محكمة واد الناقبة. و يمكن تلخيص ممارسات الإقصاء والتهميش في خمس ملاحظات هي :

- أن 1% فقط من مجموع ضباط الحراطين يتجاوز رتبة نقيب في حين أن 99% المتبقية محكوم عليها بالتقاعد عند حد هذه الرتبة.

لقد تعالت مؤخرا من داخل المؤسسة العسكرية أصوات تندد بهذه السياسة و كان آخرها الرسالة المفتوحة التي وجهها إلى رئيس الجمهورية مؤخرا أحد ضباط البيضان بعد إعلانه الاستقالة.

- ان إعادة التنظيم التي عرفتها المؤسسة العسكرية مؤخرا أقصت بشكل متعمد وظالم ضباط الحراطين من قيادة جميع المناطق العسكرية ، كذلك من إدارة القطاعات و المديريات والمدارس التي يقدر مجموعها بخوالي 28 إدارة والتي لا يتولى الحراطين سوى إدارة اثنتين منها فقط.
- إن الحراطين الذين يتقدمون للمشاركة في مسابقة سلك الضباط في كل القطاعات العسكرية وشبه العسكرية (الجيش، الدرك، الحرس، الجمارك، الشرطة) يتعرضون هم أيضا للإقصاء ، وفي حالات نادرة يتم اعتماد واحد أو اثنان للتمويه فقط.
- أن الجنود ووكلاء الشرطة من الحراطين عرضة لمواجهة المخاطر باعتبار أنهم وحدهم من يرسلون إلى الحدود والمناطق المعزولة وبدون معدات ملائمة وأحيانا بدون ذخيرة ، وهذا ما أكدته أحداث 2005 و 2008 في كل من لمغيطي والقلاوية حيث كان جل ضحاياها من الحراطين .
- أن- التوزيع الإقصائي للمنح في سلكي الضباط وضباط الصف قد سبب استياء وتذمر كبيرين في صفوف الحراطين ، ذلك أن حرمانها من المنح يشكل فرصة للبيضان للسيطرة على جميع القطاعات الحيوية .

#### IV - الخلاصة:

إن الجبهة الموحدة لعمل الحراطين لتؤكد أن حصيلة 50 سنة من الاستقلال لا تساعد على تعزيز دعائم الوحدة الوطنية بسبب المغلطات والزيغ والتهميش والإقصاء وسياسة التذويب... الخ و لهذا فإنه يجب من اللازم الانتباه إلى الحقائق التاريخية الأنفة الذكر التي تم سردها للتذكير بالدور التاريخي للحراطين الذي لا يمكن تجاهله خاصة أنهم يشكلون صمام الأمان لهذا البلد بفضل وزنهم الديموغرافي الذي يناهز 50% من حجم سكان البلد.

إن الجبهة الموحدة لعمل الحراطين ترى أنه بفضل وعي هذه الشريحة الذي ساهم في ميلاد حركة الحر سنة 1978 و عزم قيادتها التاريخية انتهاج أسلوب الوسطية و النضال السلمي سبيلا إلى حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية إنما ناضلت من أجل خلق ظروف صحية ملائمة لميلاد مجتمع جديد يطبعه التجانس والمساواة بالرغم من تنكر الأنظمة المتعاقبة لهذه الحقائق و التي لم تغتنم هذه الفرصة بل فضلت مواصلة اضطهاد هذه المكونة الاجتماعية عبر سياسة الإقصاء العدوانية والخنق الاقتصادي والاجتماعي التي تشكل أكبر تهديد للبلد.

إننا نشهد منذ المصادقة على القانون المجرم للعبودية؛ حملة لتفكيك النسيج الاقتصادي للأرقاء ، فهؤلاء اليوم يعيشون مضايقات منظمة واستهدافا مسلحا غاشما عبر انتزاع أراضيهم وحرمانهم من نقاط المياه؛ وهي ممارسات لا يمكن تبريرها إلا بإرادة السلطة الحد من حريات من ولدوا أحرار سبيلا إلى مواصلة السيطرة على الأرقاء ، هذا في الوقت الذي تمر فيه الدولة بمأزق ميزته غياب القرارات الفعالة التي تمكن المواطنين من استعادة حقوقهم المسلوبة وتصحيح التوجه السياسي لما يترتب عليه من مشاركة فعالة لكافة المكونات الوطنية بدون استثناء في التسيير المتوازن والمحكم في ظل دولة ينعم شعبها بكافة حقوقه الأساسية

وتتكافأ فيها الفرص بين الجميع من حيث التقسيم العادل للثرة والوظائف مراعاة الوزن الديموغرافي لهذه المكونات.

نظرا إلى المواجهات التي حصلت مؤخرا والتي ندينها بشدة، ونظرا لاستمرار مسلسل الإقصاء الذي يطال أطر الحراطيين؛ و النظرة الإزدرائية التي يواجه بها ملف العبودية المختزل حتى الآن في مجرد قانون، ونظرا إلى الوضعية الاقتصادية والاجتماعية المزرية لهذه المكونات الاجتماعية في كل من الأرياف وضواحي المدن الحضرية التي تتعرض هي الأخرى للازدراء والإقصاء، فإن الجبهة الموحدة لعمل الحراطيين -في ظل غياب العدالة وسلطة القانون- تحمل الحكومة كامل المسؤولية لما قد يتمخض عن هذه السياسة البشعة من مخاطر، وتعلن أنه لم يعد من الممكن تحمل هذا الوضع الخطير؛ وعليه فإن الجبهة تتحمل مسؤولياتها كاملة من أجل النضال في سبيل حدوث تغير شامل يؤسس لقيام دولة تحترم فيها مبادئ العدالة والمساواة والديمقراطية.

وأخيرا؛ ونظرا للمأساة التي يعيشها الحراطيين والتي تواجه بالتعتيم والتحريف الهادفين إلى طمس الحقائق وحجبها عن الرأي العام الوطني والدولي، فإن الجبهة الموحدة لعمل الحراطيين تؤكد أنه في حالة عدم اتخاذ إجراءات عاجلة من طرف النظام- لوقف هذا الظلم المتزايد واستعادة الحقوق المسلوقة - فإن الأشهر القليلة القادمة ستتميز باتخاذ قرارات حاسمة في هذا الشأن .

**أنوا كشوط بتاريخ 26 فبراير 2008**

**الجبهة الموحدة لعمل الحراطيين**

## ملحق

جدول عام يبين مستوى تمثيل الحراطين في مختلف أجهزة الدولة و خلال الأنظمة المدنية والعسكرية المتعاقبة على السلطة حتى الآن.

| أغسطس<br>2005                        | دجمبر<br>1984<br>أغسطس<br>2005 | يوليو 1978<br>دجمبر 1984 | نوفمبر 1960<br>يوليو 1978 |  |
|--------------------------------------|--------------------------------|--------------------------|---------------------------|--|
| <b>الإدارة العمومية :</b>            |                                |                          |                           |  |
| 30                                   | 2 أو 3/كل<br>حكومة             | 0                        | 0                         | الوزراء                                    |
| 2                                    | 2                              | 1                        | 0                         | المستشارون/ المكلفون بمهام بالرئاسة        |
| 0                                    | 0                              | 0                        | 0                         | المستشارون/ المكلفون بمهام بالوزارة الأولى |
| 1                                    | 2                              | 0                        | 0                         | السفراء                                    |
| 30                                   | 3/30                           | 0                        | 0                         | الأمناء العامون للوزارات                   |
| 13                                   | 1/13                           | 1                        | 0                         | الولاة                                     |
| 53                                   | 2/53                           | 1                        | 1                         | الحكام                                     |
| 34                                   | 1/34                           | 0                        | 1                         | رؤساء المراكز الإدارية                     |
| <b>القضاء :</b>                      |                                |                          |                           |  |
| 1                                    | 0                              | 0                        | 0                         | رؤساء المحاكم                              |
|                                      |                                | 0                        | 0                         | كتاب الضبط الرئيسيون                       |
| 0                                    | 0                              | 0                        | 0                         | كتاب الضبط                                 |
| 0                                    | 0                              | 0                        | 0                         | الموثقون                                   |
| 0                                    | 0                              | 0                        | 0                         | المنفذون                                   |
| <b>التعليم :</b>                     |                                |                          |                           |  |
| 0                                    | 0                              | 0                        | 0                         | المديرين الجهويين للتعليم                  |
| 0                                    | 0                              | 0                        | 0                         | المفتشين المحليين                          |
| <b>الصحة:</b>                        |                                |                          |                           |  |
| 13                                   | 1/13                           | 0                        | 0                         | الأطباء                                    |
| 1                                    | 1                              | 0                        | 0                         | المديرين الجهويين للصحة                    |
| <b>القطاع العسكري وشبه العسكري :</b> |                                |                          |                           |  |
| 0                                    | 1                              | 0                        | 0                         | قيادة أركان الجيش الوطني                   |
| 0                                    | 0                              | 0                        | 0                         | قيادة أركان الدرك الوطني                   |
| 0                                    | 0                              | 0                        | 0                         | قيادة أركان الحرس الوطني                   |
| 0                                    | 2                              | 1                        | 0                         | قادة المناطق العسكرية                      |
| 0                                    | 0                              | 0                        | 0                         | الإدارة العامة للأمن الوطني                |
| 0                                    | 0                              | 0                        | 0                         | الإدارات الجهوية للأمن                     |
| 0                                    | 0                              | 0                        | 0                         | مفوضيات الشرطة                             |
| 0                                    | 0                              | 0                        | 0                         |  |

